جامعة المنصورة

كلية الحقوق

قطاع الدراسات العليا

Mansoura University

Faculty of law

دور الدولة في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: دراسة تحليليه مقارنة

اعداد الباحثة

منار سلمان ابراهيم الدليمي

تحت اشراف

الأستاذ الدكتور / رضا عبد السلام

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة

ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

كلية الحقوق –جامعة المنصورة ومحافظ الشرقية الاسبق

كلية الحقوق – جامعه المنصورة

١٤٤١هـ / ٢٠20م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

صدق الله العظيم

البقرة: ﴿٢٦٩﴾

أولا: مقدمة

برزت فلسفه المسؤولية الاجتماعية كنتيجة حتميه لتطوير الأفكار والحركات التي اهتمت بحمايه المجتمع والمستهلك، فضلا عن الاهتمام بحمايه البيئة والموارد الطبيعية والتي ينبغي على المؤسسات الحكومية والخاصة تتبنيها لدى تفاعلها مع المجتمع، لأنها تعمل في بيئة اجتماعية واقتصادية معقدة تتعرض فيها لضغوط من اجل تحقيق الكفاية الاقتصادية من جانب أصحاب هذه المؤسسات، ولضغوط من اجل تحمل مسؤولياتها سواء كانت تلك الضغوط من جانب الحكومة أو المجتمع المدني أو المستهلكين. فقد كانت المؤسسات تمارس أعمالها بحريه دون المبالاة بالآثار الناتجة عن أنشطتها وانعكاساتها السلبية على المجتمع ,فقد زاد الاهتمام بهذا الموضوع في النصف الثاني من القرن العشرين وخاصه في السنوات الاخيرة ,ولكن ظهور التطور التكنولوجي والعلمي الذي شهدته المؤسسات, بالإضافة الى فضائح الفساد في المؤسسات واستمرار الظروف السيئة التي تعاني منها الكثير من الدول النامية .فقد حصل تطور في النظرة الى اهداف المؤسسة , بالتالي أصبحت المؤسسات تتبارى باختراعاتها واكتشافاتها لسلع وخدمات حديثه تعمل على تنميه وتطوير المجتمع .الا إن المؤسسات في عالم اليوم يجب إلا تكتفي بالارتباط بالمسؤولية الاجتماعية , بل يجب ان تغوص في أعماقها , وان تسعى نحو الإبداع في تبنيها .فأن نجاح المؤسسة للقيام بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد في الأساس على الالتزام بثلاثة مقاييس وهي : الاحترام والمسؤولية المؤسسة اتجاه افراد المجتمع وبالأخص العاملين لدى المؤسسة , ودعم المجتمع ومساندته , حمايه البيئة سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه المؤسسة للمجتمع مع البيئة , او من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة وتحسين من الظروف البيئية في المجتمع ومعالجه المشاكل البيئية المختلفة .

ثانيا: إشكالية البحث

ان اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالجوانب الاجتماعية يتعدى مسؤوليتها الاقتصادية ليشمل أيضا بيئتها التي تعيش فيها, نتيجة لتفاقم المشاكل الاجتماعية في العصر الحالي, ونتيجة لذلك فقد عدت المسؤولية الاجتماعية من اهم الواجبات الواقعة على عاتق المؤسسات والمنظمات الوطنية بالدول, وهي التزام مستمر من هذه المؤسسات في تطوير وتحسين مستوى التعليمي والثقافي والرعاية الصحية وغيرها لأفراد المجتمع وذلك من خلال توفير الخدمات المتنوعة. ولا تقتصر المسؤولية الاجتماعية على مجرد المشاركة في الاعمال الخيرية وعمل

حملات فبالإضافة الى الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة, هناك ما يتعلق بالنواحي الصحية والبيئية, ومراعاه حقوق العاملين, وارضاء المستهلك. وبذلك فقد برزت دور المؤسسات في اتخاذ مجموعه من القرارات التي يجب ان تتضمن مبادئ مسؤولية الاجتماعية لتحقيق فوائد عديده على المدى الطويل. ويمكن تحديد مشكلة الدراسة بالتساؤلات الاتية:

١-ماذا نقصد بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؟ وماهي اهم ابعادها؟ وما موقف القانون من المسؤولية الاجتماعية؟

٢- ما هو دور الدولة في دعم المسؤولية الاجتماعية؟

ثالثا: أهمية البحث

تكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية في تحسين الخدمات التي تعمل المؤسسات على تقديمها للمجتمع, من خلال توفير فرص عمل حقيقه, وضمان سلامة العمال والموظفين, والمشاركة في إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية, وبيان دور حكومة في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. اذ تتضح أهمية الدراسة من خلال:

١-يعد هذا البحث من الدراسات القليلة على حد علم الباحث التي تبين دور الدولة في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

٢-تاصيل المفاهيم الأساسية للمسؤولية الاجتماعية, وبيان مدى أهميته وتأثيرها الفعال في تطوير المجتمع من اجل توعية المؤسسات لتبني مثل هذه الفكرة.

٣-على الرغم من وجود العديد من الأفكار والخطط للنهوض بتنمية المجتمع في الدول النامية الا ان القليل ونادرا ما يتناول موضوع دور الدولة في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

رابعا: اهداف البحث

١-حداثه موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ودور الدولة في دعمها .

٢-توجه انظار المؤسسات الكبرى نحو تبني فكره المسؤولية الاجتماعية في أنشطتها, والوقوف على واقع التطبيقي لفكره المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ودور الدولة في دعمها من اجل تنمية المجتمع ورفع من مستوى الاقتصادي للبلاد.

٣- توفر الرغبة والاهتمام الشخصي لدراسة الموضوع.

خامسا: نطاق البحث

١-**الحدود العلمية:** يندرج هذا البحث ضمن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات, وتهتم بصفه خاصه بدور الدولة في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من اجل تنمية المجتمع من صحه وتعليم وتوفير فرص عمل, ومساهمتها في توفير سكن ملائم لأفراد المجتمع.

٢-**الحدود المكانية:** يتضمن دراسة تحليله مقارنه بين المؤسسات العراقية وباقي الدول ودورها في دعم المجتمع.

سادسا: المنهجية المتبعة

من اجل الوصول الى هدف البحث فقد تم الاعتماد على منهجين الأول منهج تحليلي والثاني منهج مقارن على الجانب العراقي, بحيث سنعمل على استخدام المنهج المقارنة في طرح بعض المفاهيم النظرية حول دور الدولة في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وعرض بعض تجارب الدولية.

وقد اقتضت خطه البحث الى تقسيمه الى مبحثين وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

المطلب الثاني: أهمية المسؤولية الاجتماعية

المطلب الثالث: ابعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وموقفها القانوني

المبحث الثاني: متطلبات نجاح المسؤولية الاجتماعية وبعض من النماذج الدولية

المطلب الأول: متطلبات نجاح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

المطلب الثاني: دور الحكومات في توجيه وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

المطلب الثالث: نماذج دولية عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

المبحث الأول

ماهية المسؤولية الاجتماعية

سوف نذكر في المطلب الأول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، في حين نذكر في المطلب الثاني أهمية المسؤولية الاجتماعية، اما في المطلب الثالث سنتناول ابعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

المطلب الاول

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يمر مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بحالة من الضياع بين مصطلحي المشاركة المؤسسات في بناء المجتمع وتطويرها باعتبارها طرف ينتفع من المجتمع ومكوناته، وبين مصطلح الاعمال الخيرية على أساس ما تقدمة المؤسسات هو بدافع النفع الغير مطلوب. حيث ان بعض المؤسسات مازالت تخلط بين المفهومين، اذ انهما يتشابهان في الشكل الخارجي ويختلفان في المضمون، فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تدعو الى مساهمه في بناء المجتمع. من خلال برامج تنموية تعود بفائدة الى افراد المجتمع. لذلك من الصعب إيجاد تعريف محدد لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وذلك بسبب ارتباط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بعدد من العلوم المختلفة كالقانون والإدارة والاجتماع والأخلاق. ولم يتم تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد يكتسب بموجبة قوه إلزام القانونية والوطنية والدولية، الا انها تستمد قوتها من طبيعتها الطوعية الاختيارية. ويمكن بيان اهم المفاهيم التي تبين مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال: –

١) **البنك الدولي** : "الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة, وذلك من خلال التعاون مع العاملين واسرهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط المؤسسات وللتنمية الاقتصادية [١]" .

[١])حسين عبد المطلب الاسرج **"المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول العربية"** سلسلة جسر التنمية, منشورات المعهد العربي للتخطيط , اصدار رقم ٩٠ , شباط , ٢٠١٠, الكويت , ص٥٨ .

٢) مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة : "الالتزام المستمر من قبل المؤسسات بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الطروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم إضافة الى المجتمع المحلي والمجتمع ككل[٢]" .

٣) مفهوم Carroll: "تتمثل المسؤولية الاجتماعية في قيام المؤسسة بمسؤوليتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه, أي إيجاد طريقة توازن فيه بين مختلف الأرباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة على القرارات التي تتخذها المؤسسة [٣]" .

ومن وجهه نظرنا نرى ان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ماهي الا التزام أخلاقي طوعي وليس التزام قانوني مفروض على المؤسسات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، حيث تقوم بمعالجة الاضرار الناتجة عن تنفيذ أنشطتها واعمالها.

المطلب الثاني

أهمية المسؤولية الاجتماعية

ان وجود وجهات نظر متعارضة على المسؤولية الاجتماعية وأثرها على المؤسسات الى انه هناك اتفاق عام على ان المسؤولية الاجتماعية بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في تحسين علاقتها مع مجتمعاتها لمواجهه الانتقادات والضغوط المفروضة عليها , إضافة الى هدفها الرئيسي هو تحقيق الربح حسب وجهه نظر الكلاسيكية , الا انه لديها أيضا التزام أخلاقي ينبغي ان تعمل تحت ظله [٤], اذ تبرز أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة في ما يأتي :

أولا: بالنسبة للمجتمع:

يمكن ان تتمثل أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمجتمع بصورة عامة بما يأتي [٥]:

---

[٢])رقية عيران **"المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية "**, منشورات المنتدى إدارة عالم التطوع العربي .

[٣])وسام حسن احمد **"استعمال المؤشرات المالية والغير مالية لتدقيق أداء المنشآت المالية "** , دبلوم عالي , المعهد العربي للمحاسبين القانونين , بغداد , ٢٠١٤ , ص٣٣.

[٤]) د. عبد الرزاق مولاي ,أ. حسين شنيني , **"أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات "** , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير , جامعة ورقلة , طبعة الثانية , الجزائر , يومي ٢٢ و ٢٣ نوفمبر , ٢٠١١ , ص٢٣١ - ٢٣٢.

[٥])طاهر محسن الغالبي ,صالح مهدي العامري ,**"المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال وشفافيه نظم المعلومات –دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية "** , مجلة العلوم الإنسانية , العدد ٣٦, ٢٠٠٥ , ص١٠٦ .

١-ان التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية يحقق استقرار اجتماعي نتيجة توفر نوع من العدالة وسياده مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

٢-تحسين جوده الخدمات المقدمة للمجتمع من قبل المؤسسة الملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية.

٣-الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يساعد على زيادة الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات مصالح.

٤-الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زياده تثقيف الوعي الاجتماعي بين مختلف طبقات المجتمع وخلق الشعور بالانتماء لدى الافراد.

ثانيا: بالنسبة للدولة

عند تبني المؤسسات الصناعية مسؤوليتها الاجتماعية فأن الدولة يمكن ان تحصل على مجموعه فوائد، وبالتالي فأن أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للدولة يمكن ان تتمثل من خلال:

١-ان التزام المؤسسات الاجتماعية يعود على الحكومة بفائدة من خلال تخفيض الأعباء التي تتحملها في سبيل أداء مهامها التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية الأخرى .

٢-ان التزام بالمسؤولية البيئية يؤدي ال تعظيم عوائد الدولة بسبب الوعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية .

٣-ان التزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية يؤدي الى مساهمة في تطوير التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من الحالات التي لا تستطيع الدولة الحديثة وحدها القيام بجميع مهامها بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الاطار .

ثالثا: بالنسبة للمؤسسة

لقد طورت العديد من المؤسسات برامج تهتم بالمسؤولية الاجتماعية, فقد قامت بتصميم خطط وسياسات للاستفادة من بعض الموارد لدعم قضايا بيئية او اجتماعية محددة لما في ذلك من فوائد متعددة بالنسبة للمؤسسة , ويمكن بيان أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات من خلال :[٦]

---

[٦])جميلة العمري, محمد زرقون **"دور الأطراف الخارجية للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية "** , مجلة أداء المؤسسات الجزائرية , جامعة ورقلة , العدد ٨ , ٢٠١٥ , ص٢٠٤ .

١-تحسين صوره المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعاملين خاصة اذا اعتبرنا ان المسؤولية الاجتماعية تمثل مبادرات طوعية اختيارية للمؤسسة تجاه اطراف مباشرة او غير مباشرة من وجود الدولة .

٢-ان التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية يحسن من جو العمل , كما يؤدي الى نشر روح التعاون والترابط بين الإدارة والعاملين في المؤسسة .

٣-ان المسؤولية الاجتماعية تمثل تجاوبا فعالا مع تغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع, فضلا عن المردود المالي والأداء المتطور نتيجة تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات [٧]

المطلب الثالث

ابعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وموقفها القانوني

أولا: ابعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

ان المؤسسات تسعى الى تحقيق اهداف أصحاب المصالح فأن هذه المصالح تختلف في مكانتها تبعا لطبيعة تأثيرها على المؤسسات او حسب الزمن او البيئة. وقد حدد الباحثون عددا كبيرا من العناصر التي تشكل ابعاد المسؤولية الاجتماعية ولكنهم يتباينون في ترتيب الأولويات. فأنها تصنف على النحو التالي:

١)**البعد القانوني** : اذ تبين لأصحاب المصالح بأن المؤسسات تنحرف عن مسؤوليتها فأنهم يسعون لدفع هذه المؤسسات لإيجاد قوانين تضبط سلوكها او يشاركون في التشريع لامتثال المؤسسات لتلك القوانين . فالبعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية غير محصورة في حدود نطاق المؤسسة والمستهلك والمجتمع وما تربطهم من علاقات بل يعمل على حماية المؤسسات من بعضها الاخر نتيجة أساليب المنافسة الغير عادلة التي قد تحصل [٨],وما ينتج عنها من صراعات وازمات , ولهذا فالبعد القانوني يعتبر افضل قاعده للتعامل الرسمي التعاقدي الملزم الذي يمثل التكافؤ العادل المتوازن الى حد ما لمصالح جميع الأطراف كما يشمل هذا البعد على حق المسائلة الاجتماعية وهي حق الافراد والمؤسسات والمجتمع المدني في الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة

---

[٧])ويلية فريدة , **"دور الميزانية الاجتماعية في تيسير الموارد البشرية دراسة حاله مؤسسة نفطال الوكالة التجارية "**, مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير , جامعة قسطنينة , ٢٠١١ , ص٨-ص٩.

[٨])ثامر البكري **"التسويق أسس ومفاهيم معاصر "**, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع , الطبعة الأولى , عمان , ٢٠٠٦ , ص٢٣٣.

لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحيتهم وقيام بواجباتهم والاخذ بالانتقادات التي توجة لهم وتلبية متطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة او عن الخداع والغش وتشمل المسائلة الاجتماعية على مجموعه من الإجراءات التي يمكن ان تتخذ بواسطة المواطنين او مؤسسات المجتمع المدني لأخضاع الموظفين للمسائلة , وهذه الإجراءات يمكن ان تقوم بها مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة مثل الافراد , المجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني .

٢)البعد الاقتصادي : يشير هذا البعد الى خلق قيمة من خلال انتاج السلع والخدمات , من خلال استغلال الموارد الطبيعية وخلق فرص العمل ومصادر الدخل من اجل القضاء على الفقر, فأنه يركز على مبادئ المنافسة والحد من تفاوت من مستوى الدخل والتطور التكنولوجي , فأنه يشمل مجوعة كبيرة من كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية ويجب ان تؤخذ وفق اطر احترام قواعد المنافسة العادلة والحرة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي وبما لا يلحق ضررا في بيئة و المجتمع أيضا [٩] .

٣) البعد الأخلاقي: وتشير الاخلاق الى ضوابط والمعايير التي تعتمد عليها المؤسسات بغرض التمييز بين ما هو خاطئ وما هو صحيح فالمؤسسات التي تحاول تقوية السلوك الأخلاقي عليها ان تعي طبيعة تطور الالتزام الأخلاقي والادبي للعاملين فيها كما يستوجب ان تستوعب الجوانب الأخلاقية. فقد عدت الاخلاق من الركائز والدعائم التي يستند عليها الاقتصاد, لأن المؤسسات ادركت ان الاخلاق لم تعد مجرد مسألة هامشية بل هي احد عوامل المهمة للنجاح , لأنه عندما تقوم المؤسسة بالالتزام بمعايير القيم الاخلاقية للمجتمع وتمارس اعمالها وفق ضوابط وقواعد أخلاقية اجتماعية , يمكن ان تخلق من هذه الضوابط استثمار بحد ذاته يؤدي الى تحسين صورتها بالمجتمع وقبولها[١٠] .

٤)البعد الإنساني (الخيري):وهو خدمة إنسانية تقدمها المؤسسة لمجتمعها من خلال تحسين العلاقة بين الطبيعة والبشر والمشاركة في إيجاد حل لمشاكل ودعم القضايا التي تتعلق بالمجتمع والبيئة, كاستخدام مواد صديقة للبيئة او التبرعات التي تقدمها المؤسسات لجماعات فاعلة في المجتمع .

---

[٩])ثابت عبد الرحمن ادريس **"اداره الاعمال – نظريات ونماذج وتطبيقات "**, الدار الجامعية , الإسكندرية , ٢٠٠٥ , ص٤١ .

[١٠])طاهر محسن منصور الغالبي , وائل محمد صبحي **"الاداره الاستراتيجية –منظور منهجي متكامل "**,الطبعة الأولى , دار وائل للنشر, عمان , ٢٠٠٧ , ص٥٣١ .

٥)البعد الثقافي: تمثل المعرفة والتراث الفكري اذ تعبر عن الخصائص الحضارية وبإمكانها ان تؤثر على العديد من العناصر التنظيمية وكذلك على العاملين بالمؤسسة فأن دور الثقافة التنظيمية لها تأثير على كفاءة التنظيم وفعاليته , وأداء المؤسسة , كذلك تساعد على تكوين هوية المؤسسة , وتؤثر على نمط الإدارة , حيث انها تعتبر قوة مؤثره داخل المؤسسة , فأنها تدعم استقرار المؤسسة كنظام اجتماعي , ولها تأثير أيضا على ادراك المؤسسات لمسؤوليتها اتجاه المجتمع بالجانب الثقافي الذي يميز المجتمع الذي فيه. فالعناصر الثقافية السائدة في المجتمع هي التي تحدد ثقافه المؤسسة وثقافة الافراد فيه, لذا فمن المنطق بروز فروقات ثقافية أساسية بين الافراد في المجتمعات المختلفة .

ثانيا: موقف القانون من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

عند تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ,فأن الاخذ بمصطلح المسؤولية يوحي بأن المؤسسة حتما عن القيام بهذه المسؤولية والا تكون عرضة للمساءلة الجنائية والمدينة والإدارية والتأديبية . ومن هذا المنطلق فان التكييف القانوني للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة يتحدد في ضوء فهم مصطلح المسؤولية فاذا فهمنا هذا المصطلح على انه من أبواب المسؤولية المنصوص عليها في القانون المدني ومن جنس تلك المسؤوليات فان ذلك سيجعل المسؤولية الاجتماعية واجبة تسأل المؤسسة قانونيا عند عدم قيامها بتلك المسؤولية وذلك سيؤدي الى فتح باب تدخل الدولة في شؤون المؤسسة كما ان ذلك سيفتح المجال للأشخاص لمقاضاة المؤسسات لمطالبتها بالقيام بتلك المسؤوليات باعتبارها واجبا قانونيا . اما في حاله اذا فهمنا مصطلح المسؤولية على انه مشاركة طوعيه من المؤسسات في الواجبات الاجتماعية وهو ما نوصي به ونحبذه. فأن ذلك يعني ان التكييف القانوني للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات سيكون على أساس واجب أخلاقي وليس قانونيا. وهناك فرق كبير بين الواجب القانوني والواجب الأخلاقي , ومع ذلك فأن هناك بعض مظاهر وصور المسؤولية الاجتماعية تعد واجبا قانونيا ملزما مثل دفع ورفع الاضرار التي تحدثها المؤسسات بالمستهلكين او بالبيئة وهذا يعد تنفيذا للقوانين واللوائح والتعليمات والمعايير والمقاييس والمواصفات ذات صله بالمؤسسة .

المبحث الثاني

متطلبات نجاح المسؤولية الاجتماعية وبعض من النماذج الدولية

في هذا المبحث سوف نتطرق الى متطلبات نجاح المسؤولية الاجتماعية , كذلك دور الحكومات في توجيه وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات , اضافه الى ذلك ذكر بعض من النماذج الدولية للمؤسسات التي تعتمد على مبدأ المسؤولية الاجتماعية في ممارسه أنشطتها , وقد تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب.

المطلب الأول

متطلبات نجاح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

لكي تنجح المؤسسات في تطبيق المسؤولية الاجتماعية لها لابد من توافر عوامل رئيسية التي يتم وضعها وتنظيمها قبل القيام بتنفيذ مثل هذه البرامج ومن ضمن هذه العوامل هي [١١] :

١)على المؤسسة الايمان بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع , فلابد من توافر قناعة من قبل مسؤولين الإدارة والعاملين حول أهمية هذا الدور , وهذا الامر واجب على المؤسسات تجاه المجتمع الذي تعيش فيه , في حين يعد هذا الامر واجب على المؤسسات اتجاه المجتمع .

٢)ان يكون هذا النشاط جزء مهم من نشاط المؤسسة يتم متابعته من قبل رئيس المؤسسة , فيتم متابعة النشاط ,واعداد الاستراتيجية المطلوبة لتحقيق النشاط التجاري .

[١١])احمد السيد كردي ,**"المسؤولية الاجتماعية للشركات التحديات والافاق من اجل التنمية "** , جامعة الازهر , كلية التجارة .

٣)على المؤسسات ان تقوم بتحديد استراتيجية واضحة اتجاه الدور الاجتماعي الذي تسعى الى تبنية والعمل الذي تسعى اليه من اجل مساهمتها في معالجة المجتمع بدل من الشكاوي والانتقادات السلبية الموجودة.

٤)من اكبر المعوقات التي تواجه المؤسسات الراغبة بالمساهمة في برامج المسؤولية الاجتماعية, هي رغبه هذه المؤسسات في مساهمه بالمشاريع كبيرة وضخمة وذات إنجازات عالية, ولا ضرر في ان يكون التعويض على الأمد البعيد , لكي يتم البدء في مثل هذه البرامج يجب ان تكون الانطلاقة من خلال اهداف صغيره وتتوسع مع مرور الزمن لتحقيق مشاريع وبرامج كبيرة .

٥)جعل هذه البرامج الاجتماعية قائمة بذاتها في تغطية كافة مصاريفها بنفسها من اجل استمرارها بتقديم خدمات للمجتمع .

٦)على المؤسسات ان تعيين مسؤولا خاصا لهذا النشاط , وتحدد له اهداف ومخططات المطلوب تنفيذها ويكون مرتبط ارتباطا مباشرا بالإدارة العليا ويمنح الصلاحيات المطلوبة .

٧) عدم اعلان عن برامج الاجتماعية الابعد بدأ بتنفيذها , لان كثير من البرامج يعلن عنها ولكن لاتستمر لعدم استطاعه المسئولين بتنفيذها وفق ما تم الاعلان عنه مما يؤدي على توقف مثل هذه البرامج مستقبلا .

٨)العمل على قيام مثل هذه البرامج بأداء متميز وقوي وبجوده عاليه, من اجل الاسهام في تقديم الخدمات اللازمه للمجتمع ورفع مستوى رفاهيته .

٩) ان تعمل هذه البرامج على تحقيق التعاون والتنسيق مع ماهو موجود من برامج وانشطه مشابهه وسابقه حتى لا يتم تكرار الجهد وصرف الاموال وضياع الوقت في برامج قائمة .

١٠)كل مؤسسة او شركة كبيره او صغيرة قادرة على ان تقدم شيئا لمجتمع من غير النظر الى حجم البرنامج الذي يقدم بل ينظر الى الاهمية العائدة لمجتمع .

المطلب الثاني

دور الحكومات في توجيه وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

لقد تفاوتت الحكومات بتطبيقها للسياسات العامة نحو المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات , فهناك من اتبع السياسات العامة ذات التدخلات الناعمة الغير ملزمة لتحفيز المؤسسات نحو تأدية مسؤوليتها الاجتماعية, بينما حكومات أخرى قامت بأتباع سياسات العامة الملزمة والتي تفرض على المؤسسات قيودا توجيهها لتنفيذ المسؤولية نحو المجتمعات والبيئة [١٢] على الرغم من ان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في بداية نشأتها وتطبيقها كانت عباره عن عمل محض للقطاع الخاص, الا انه وبمرور الوقت بدأت تتلاشى الحدود بين القطاعين العام والخاص لتوجيه واداره الممارسات والسلوكيات التي تتعلق بهذه المسؤولية. فان على الحكومات ان تبحث عن أدوار جديده بعيدا عن نطاق دوله الرفاه. ومع بداية القرن الحادي والعشرين ارادت الحكومات ان تجد حلولا للمشاكل الاجتماعية التي تتفاقم بتسارع مستمر قامت بدمج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ضمن السياسة العامة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص وتشريع سياسات الإقرار للمسؤولية الاجتماعية والتسهيلات, وكذلك الالزام بها .

ويمكن للحكومات توجيه ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال السياسة العامة عبر ثلاث مداخل اساسيه:

[١٢])عايد عبد الله العصيمي **"المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة "** , دار اليازوري , الأردن , ٢٠١٨ , ص٧١.

١) **المدخل المعلوماتي**: الذي مصدره المعرفة, ويعتمد على العقلانية والاقناع , ومن امثلته الحملات الاعلانية, مواقع الشبكة العالمية للأنترنيت والتدريب .

٢) **المدخل الاقتصادي**: ويعتمد على التأثير من خلال الأدوات المالية وقوى , ومن امثلتها الإعفاءات الضريبية والمكافآت ,والضرائب .

٣) **المدخل القانوني**: ويتضمن الخيارات المرغوبة من الحكومة باستخدام السلطات التشريعية, والتنفيذية , والقضائية ومن امثلته الأنظمة والقوانين والتشريعات .

ويمكن للحكومة المزج بين مدخلين او اكثر من اجل تعزيز مبادرات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات, وتأسيس قاعده سياسات عامه صلبة تنطلق منها هذا المبادرات نحو رؤية واضحة.

وتجدر الإشارة الى انه من اجل انجاز افضل النتائج فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية يجب ان تترك في بادئ الامر للمؤسسات لتضع لها انظمه وإجراءات لكن اذا لم تتصرف كما هو متوقع يجب هنا ان تتدخل الحكومة لألزام هذه المؤسسات بذلك, وفي هذه الحالة عدم استجابتها يكون دور الحكومة في استخدام الجوانب القانونية مع اللجوء الى العقوبات ضد غير الملتزمين بها .

فقد تطلعت كافه الدول النامية والمتقدمة الى وضع استراتيجيات لدعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من اجل رفع من مستوى الاقتصادي للدولة, ولم يعد تقييم المؤسسات يعتمد على نسبه أرباحها , ولا تعتمد في بناء سمعتها على مركزها المالي فقط . فقد ظهرت عدد من المفاهيم الحديثة تساعد على بناء بيئة عمل قادرة على التفاعل مع التطورات السريعة التي تحدث في الجوانب الاقتصادية والإدارية والتكنولوجية في مختلف انحاء العالم. وفي بداية التسعينات من القرن الماضي ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يأخذ ابعاد اكبر حيث الامر لم يعد يتعلق بالأنشطة التطوعية او التبرعات والهبات بل تعداه ليصبح برامج وخطط استراتيجية. فأن البنك الدولي وقد وضع منهجا شاملا لدور الحكومة لتمكن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات [١٣], كما هو موضح في الجدول التالي :

---

[١٣])مدحت محمد ابو نصر , **"المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات المواصفة القياسية ايزو ٢٦٠٠٠"**, الطبعة الأولى , المجموعة العربية للتدريب والنشر, القاهرة , ص١٩٤-ص١٥٢ .

الجدول (٦) دور الحكومة في المسؤولية الاجتماعية[١٤]

التفويض	توجيه التشريعات	التنظيم والرقابة	المكافآت والعقوبات المالية والقانونية
التسهيلات	تمكين التشريعات	زياده الاهتمام	محاكاه الأسواق
	توسيع النطاق	التحفيز	الدعم المالي
الشراكة	مشاركه الموارد	اشراك اصحاب المصالح	الحوار
الإقرار	الدعم السياسي	الاعلان والثناء	

ان دعم الدولة للمؤسسات يجب ان يكون من خلال برامج وسياسات خاصه بهذه المؤسسات وان تكون موجه في اطار دعمه , بدأ بالتخلي عن جميع القيود الهيكلية والمالية والادارية ... الخ التي تعترض سبيله والتي تحد من مردوديه مؤسساته وتحد من فرص تدعيمها وتعقد من إجراءات تأسيسها وتمويلها وتشجيعها للإنتاج والتصدير , هذا بالإضافة الى توفير المساعدات المالية والتي تتمثل في القروض التمويلية والاعانات وانشاء الهيئات المسؤولة عن ضمان مخاطر الائتمان المصرفي لهذه المؤسسات من اجل مواجهه مشاكل الضمانات الذي تشترطه البنوك مقابل منح القروض , كما ان يجب على الدعم الحكومي ان يتناول البنى التحتية والتي تشترط ان تكون منظمه , من اجل تسهيل دور المؤسسات في الرفع من مستوى تنميه المجتمع , اضافه الى تقديم استشارات الاقتصادية والفنية [١٥] , والتي تشمل تزويد الافراد بخدمه التعريف بالمهارات الضرورية والاعمال من اجل اداره مؤسساتهم , اضافه الى المسائل المتعلقة بالاستغلال واختيار الآلات والمعدات وبناء المصانع , والاستشارات الادارية المتعلقة بالتخطيط , والعمل كهمزه وصل بين المؤسسات المختلف من اجل تحقيق المنفعة العامة . فقد تباينت مدى استجابة الحكومة اتجاه المسؤولية الاجتماعية بين اربعه سلوكيات اساسيه :

١) الملاحظة : وذلك بترك منظمات الاعمال وتطور وتطبق وتؤمن بالمسؤولية وفق قوى السوق .

٢)التعاون : توفير المعلومات والمساعدة التقنية .

---

[١٤]) عايد عبد الله العصيمي ," **المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**" , دار اليازوري , الاردن ,٢٠١٥ , ص٧٨.

[١٥])علي السلمي "**المفاهيم العصرية لإدارة المنشأة الصغيرة**" ,الطبعة الاولى دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع, ١٩٩٩, ص١٦

٣)التمكين : تفعيل المبادرات بتحفيزها .

٤)الاقرار : وضع افضل الممارسات بتبني المعايير .

٥)التشريع : وذلك بصياغه مبادرات كمتطلبات تشريعيه .

ولتوضيح اكثر قام احد الباحثين بتحديد هذا الدور في اتجاهين اساسيين :

أولا: التدخل المباشر للحكومة ويشمل :

١-وضع الرؤية والاهداف لدور القطاع الخاص

٢-وضع اطار عام للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: وذلك بوضع حدود للمسؤولية الاجتماعية وكذلك حوافز قانونيه واقتصاديه.

٣-وضع قواعد السوق وذلك بتوجيه السياسات المالية, وممارسات التوظيف والادارة البيئية واخيرا التصدير والتعاقد والاستثمار .

ثانيا: التدخل غير مباشر ويشمل :

١-التسهيلات

٢-توسيع النطاق (تطوير الخبرات , تبني افضل الخبرات , توفير الموارد)

٣-التنسيق بين الاطراف ذات العلاقة في المسؤولية الاجتماعية .

٤-اداره الصراع من حيث وضع الاستراتيجيات, الآليات , الاجراءات .

فقد شهدت عدد من الدول العربية عقد العديد من المؤتمرات والندوات التي تهدف الى تحقيق المسؤولية الاجتماعية وتهتم بها بمشاركة المؤسسات الحكومية والخاصة , وعدد من كبار المختصين في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بدعم من قبل المنظمات الدولية واهمها برنامج الامم المتحدة الانمائي . لهذا نجد عديد من المؤسسات العربية اصبحت تعي مسؤوليتها الاجتماعية وتتبنى هذه البرامج بقوة كالمؤسسات المحلية الرائدة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات نظرة مستقبلية .

وفي ضوء ما سبق يمكن ان نستنتج ان جهود التي تبذلها الحكومة يكون الغرض منها دعم وتطوير المجتمع , وتوجيهه هذا الدعم وفق صيغ وآليات مختلفة, وقد كان وقعها وتأثيرها محسوس, ولولاها لأصبحت الأمور اكثر تعقيدا. وان موضوع المسؤولية الاجتماعية ليس بالشيء الهين , لأنه في الواقع يهدف الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والعيش الكريم لبني البشر الذي هو جوهرها وغايتها المثلى . الا ان هذه الجهود لا تعكس الإمكانيات الفعلية للاقتصاد الوطني ,كما انها تعتبر غير كافية بالنظر للتطور السكاني بتركيبة وتوسيعه الجغرافي. لذلك فأن من الضروري توجيه الاهتمام نحو الفاعلية والرشاد في استخدام الإمكانيات المادية والمالية وذلك بجعل مؤسسات الدولة اكثر مساءلة واكثر استجابة لأفراد من خلال تسهيل عملية حصول الافراد وبالأخص الطبقة الكادحة على خدمات سريعة وكفؤه من الادارة العامة , وتبسيط الإجراءات وجعلها شفافة للعملاء , تقوية وتحفيز الإدارة العامة لتيسير أداء الخدمات العامة, تركيز الإجراءات العامة على الاولويات الاجتماعية , وتطبيق القانون نحو افضل مما ينعكس بالإيجابية على دخل الفرد, والحد من الفساد لأن الفساد يضعف من إمكانية تخفيض اعداد الفقراء, اضافه الى تعزيز منظمات الخدمة القانونية الأكثر فاعلية في المجتمع , وتعزيز دور المجتمع المحلي لتقليل من التلوث البيئي فأنه يعود بالفائدة لأفراد والفقراء بالأخص لأنهم اقل حماية في المجتمع .

المطلب الثالث

نماذج دولية عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

هناك العديد من البرامج والمشروعات التي يمكن الاسترشاد بها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية بمساعده الدولية ومشاركه أصحاب الاعمال ويمكن حصر معظم هذه البرامج والمشروعات فيما يلي [١٦] :

١)برامج اجتماعية: وتشمل هذه البرامج انشاء دور الحضانة , انشاء مشروعات للأسرة المنتجة لمساعده الاسرة في زياده دخلها ,تشجيع المواطنين على انشاء المشروعات بالجهود الذاتية, تشجيع المواطنين الحد

[١٦])محمد سيد فهمي **"تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة "**, الإسكندرية , المكتب الجامعي الحديث , ١٩٩٩, ص١٩٥-ص١٩٦.

من السلوك الاستهلاكي وزياده الادخار من خلال انشاء المؤسسات الادخارية وترغيبهم في هذه العملية لتنمية الموارد والمدخرات الوطنية.

٢)برامج صحية :وتشمل هذه البرامج تكوين مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان بأهمية تنظيم الاسرة, التوسع في انشاء المستشفيات العامة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة .

٣)برامج عمرانية: وتشمل برامج توفير مساكن مناسبة لأهالي المجتمع, انشاء الجسور والسدود , اشغال الطرق والمطارات, تشجيع المشاركة في مشروعات الخدمية العامة كتمهيد وشق الطرق وانشاء الحدائق ورعايتها, وزرع الأشجار وحملات النظافة العامة.

٤)برامج تعليمية: وتتضمن برامج انشاء فصول لمحو الامية لتعليم القراءة والكتابة, التوسيع في أقامه المكتبات العمومية لزياده درجة الوعي لدى فئات المجتمع, التوسع في انشاء المدارس كافية لمراحل التعليم المختلفة .

٥)برامج زراعية: توسيع المساحات الخضراء, فتح المسالك الفلاحية وفك العزلة على المناطق ذات الطابع الفلاحي , انجاز قنوات السقي .

٦)برامج ثقافيه: وتشمل انشاء مكتبات عامه لتشجيع المواطن على الاطلاع والثقافة, تنظيم المحاضرات وندوات التي تتناول قضايا تدعم التنمية وتناقش الاحداث الجارية .

٧)برامج صناعية: مثل تهيئة المناطق الصناعية, دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسب تمويلية معينه, توسيع شبكة التغطية بالكهرباء والغاز الطبيعي , انجاز وحدات صناعية تستوعب عدد لا بأس به من اليد العاملة.

٨)برامج خدمية: على سبيل المثال توفير مرافق خدمات العامة كالمياه والصرف الصحي ...الخ, وتأهيل مرافق ودور الشباب لكي تساير التطورات الحالية, اعاده تأهيل المناطق الحضرية. وفيما يلي سيتم ذكر بعض من النماذج الدولية عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

أولا: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مصر

لقد اهتمت الدول العربية بالجانب الإنساني لفئات الاجتماعية فأصدرت قوانين المساعدات الاجتماعية والتي يعود بعضها الى منتصف الخمسينات فقد عرفت مصر أنظمة المعاشات حيث صدر قانون التأمين والادخار عام ١٩٥٥, اما في فبراير عام ٢٠٠٤ تبني اتحاد الصناعات المصرية مبادرة "الميثاق العالمي "لتصبح مصر اول دولة عربية تستجيب لهذه المبادرة وتسعى عدد من الشركات المحلية الى الالتزام بمبادئ هذا الميثاق للمحافظة على سمعتها وعلى صورتها امام أصحاب المصالح من عملاء ومستهلكين وموردين حملة اسهم .

فقد أشار التقرير السنوي للميثاق عن الفترة من يناير٢٠٠٦ وحتى يونيو ٢٠٠٧ الى زياده عدد الشركات في مصر التي انظمت الى ميثاق العالمي من ٥٥ شركة عام ٢٠٠٤ الى ٦٣ شركة. كما اعلن رئيس الوزراء في مارس ٢٠٠٨ اطلاق المبادرة القومية للمسؤولية الاجتماعية للشركات بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة , والتي من شأنها انشاء الشبكة المصرية للمسؤولية الاجتماعية والتي تستهدف تشجيع الشركات الوطنية على المساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى الالتزام بمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة .

وعلى الرغم من وجود بعض المؤشرات التي تؤكد على تزايد برامج المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الشركات في مصر, الا ان المجال مازال متسعا امام مزيد من هذه البرامج . حيث تتركز مساهمات الشركات في عدد محدود من المجالات مثل بناء المستشفيات او المدارس, ويستفيد منها عدد محدود من الافراد. وقد يرجع السبب في محدودية تأثير برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الى عدم وجود تنسيق كاف بين الجهود التي تبذلها هذه الشركات.

اهم المبادرات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مصر

نستعرض في هذا الجزء اهم المبادرات المصرية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مجال تنمية وتطوير الافراد والمشاركة من اجل دعم المجتمع والمحافظة على البيئة ومكافحة الفساد.

في مجال التنمية البشرية:

قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع المنتدى الدولي لقاده الاعمال بتكوين تحالف لرفع قدره الجمعيات الاهلية المتعاملة مع المشكلة الشباب خاصه في مجال التعليم الفني والتدريب المهني. كما يقوم هذا التحالف بتنفيذ برنامج طموح لتنمية مهارات الشباب لزياده قدرتهم على الحصول على فرصه عمل , وتكوين مجموعه استشارية للمساعدة على الرسم الخطة القومية لتشغيل الشباب.

ومن امثله المبادرات التي قام بتنفيذها هذا التحالف ما يلي :

- توفير فرص عمل في مجال الزراعة العضوية لعدد ٢٠٠٠من صغار المزارعين.
- تجديد عدد من المدارس والمشاركة في تنفيذ اهداف الألفية الثالثة للتنمية.
- تطوير ما يزيد عن ٢٥٠ مدرسه بالتعاون بين الشركات القطاع الخاص والجمعيات الاهلية.
- برامج لتدريب الأطفال الفقراء ومساعدتهم على إيجاد الفرص للعمل اللائق.
- يعمل المشروع في ٥٥ مدرسه في ٨ محافظات وقام بمساعده ما يزيد عن ١٣ الف تلميذ.

ومن اهم المبادرات في مجال التنمية البشرية قيام احدى المؤسسات الخيرية التابعة لكبرى شركات الاتصالات بتدريب الخريجين على المهارات التي تؤهلهم للالتحاق بسوق العمل، كما تساعد الشباب الراغب في مزاوله العمل الحر من خلال توفير الدعم المالي والفني. وقامت هذه المؤسسة بتدريب عدد من المتخصصين في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث استفاد من هذا البرنامج ١٢٥ من خريجي الجامعات. وتضم هذه المبادرات أيضا تدريب مئات من العاملين في مجال الطباعة. وتقوم مؤسسه أخرى بالترويج لفكر العمل التطوعي من خلال الطلاب في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية للمشاركة في حل المشاكل التي يعاني منها مجتمعهم المحلي. ومن المبادرات الناجحة أيضا تأسيس مدرسه لأعاده التدوير في المقطم والتي استطاعت تدريب الشباب على هذه الحرفة فضلا عن تقديم خدمات محو الأميه وتعلم الرياضيات ومحو الأميه القانونية بين سكان المنطقة.

ويستفيد ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ طالب من طلاب كليات الهندسة في الجامعات المصرية سنويا من برامج التدريب التي تقدمها احدى شركات تكنولوجيا المعلومات لمساعده هؤلاء الخريجين على دخول سوق العمل. وقد أنشأت شركه كبرى مدرسه في بليس لتقديم الخدمات التعليمية لما يقرب من ٣٠٠ تلميذ

سنويا. كما اقامت مركزا لمحو الأميه وتعليم الكبار ومركزا للتدريب المهني والذي يقوم بتدريب ٥٠ متدربا سنويا [١٧] .

فقد قامت أيضا المؤسسات المصرية بعده برامج لحمايه المعاق في المجتمع وقف قانون التأهيل الاجتماعي للمعاقين ٢٩ لسنه ١٩٧٥ تحت رعاية وزاره الشؤون الاجتماعية وهي تعتمد في تقديم برامجها على ما يلي:

١-مكاتب التأهيل الاجتماعي ويبلغ عددها ١١٥ مكتبا موزعه على كافه انحاء الجمهورية المصرية وهي تتولى تأهيل المعاقين ممن ليسوا في حاجه الى رعاية داخليه وتعتمد في تدريب الحالات على المؤسسات الموجودة بالمجتمع .

٢-مركز التأهيل المهني: وعددها ١٧ مركزا وهي مؤسسات يقيم بها الذين تقتضي ظروفهم الخاصة الإقامة الداخلية لشده اصابتهم او حاجاتهم الى مراقبه مستمرة وهي تضم اقسام للبحث الاجتماعي والعلاج الطبيعي، والتدريبات العلاجية والتدريب المهني.

٣-مصانع الأجهزة التعويضية: وعدها ١٠ مصانع متخصصة في الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية.

٤-المصانع الخاصة او المحمية: وعددها ٤ مصانع متخصصه لتشغيل المعاقين الذين يتعذر الحاقهم بالعمل في سوق العمل الحر لحاجاتهم الى رعاية خاصه او نظام معين في التشغيل.

٥-مراكز العلاج الطبيعي: وعددها ٥١ مركزا

٦-حاضنات الأطفال المعاقين: وعددها ٣٥ حاضنه

٧-مؤسسات التثقيف الفكري : وعددها ١٤ مؤسسه وهي دور معده لرعاية المعاقين ذهنيا من الخفيف والمتوسط أي القابلين للتعليم والتدريب بالنظام الداخلي او الخارجي[١٨] .

في مجال المشاركة من اجل التنمية الاجتماعية:

---

[١٧]) . 2007 . Ministry of Investment ,and the United Nations Development Programme (UNDP) . Business solutions for human development, Egypt .

[١٨])د. مهدي محمد القصاص **:" التمكين الاجتماعى لذوي الاحتياجات الخاصه –دراسه ميدانيه "** كليه الاداب , جامعه المنصوره ,ص٩ .

من خلال مبادرة الميثاق العالمي، قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتشجيع عدد من الشركات الخاصة على المشاركة في برامج التنمية المختلفة ومن امثله تلك المبادرات مشروع تجديد عدد من المدارس والمشاركة مع عدد من الشركات المحلية والعالمية في تنفيذ اهداف الألفية الثالثة للتنمية ومكافحه الفقر. كما تم بالتعاون بين هذه الشركات والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ووزارة الاستثمار اعداد اول تقرير عن المساهمة الفعالة للقطاع الخاص في تنفيذ اهداف وبرامج التنمية البشرية المستدامة، خاصه الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، ورفع درجه وعي القطاع الخاص والحكومة ومنظمات المجتمع المدني بأهمية الدور الذي تعلبه الشركات في تحقيق هذه الأهداف. ويشير هذا التقرير الى اهميه الدور الذي يلعبه القطاع الخاص ليس فقط في النشاط الاقتصادي ولكن في دفع عجله التنمية الاجتماعية.

ونجدر بالإشارة الى وجود عدد من المبادرات التي تقوم بتنفيذها الشركات عابره القارات والشركات المحلية والتي تساهم في معالجه بعض التحديات الاجتماعية مثل الاهتمام بالفتيات اليتيمات من ذوات الاحتياجات الخاصة، وانشاء بنك الطعام لتقديم الغذاء للفقراء والارامل وكبار السن، وتأسيس مراكز لتعليم الأطفال الصم والبكم. وتبذل جهود كبيره في مجال الصحة مثل حملات التطعيم ضد شلل الأطفال وعلاج امراض العيون وعلاج الاسنان الذي استفاد منه حوالي ٥ مليون طالب وتوفير الرعاية الصحة المجانية لطلاب المدارس. وتشمل برامج المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات في مصر على مبادرة انشاء مركز لاستقبال أطفال الشوارع وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية لهم لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع. ومن البرامج الناجحة أيضا والتي يتبناها عددك بير من الشركات التمويل متناهي الصغر للشباب والنساء وغيرهم. وقد بلغ اجمالي القروض المقدمة من احدى المؤسسات الكبرى ٨٩ الف قرض استفاد منها ٤٩ الف فرد بمتوسط ٥ مليون جنيه للقرض. ومن اهم المبادرات التي تتبناها القطاع الخاص جمله توفير السلامة على الطرق وتفادي حوادث الطرق.

في مجال المحافظة على البيئة

ومن اهم المبادرات مبادرة لرفع القدرة التنافسية للصناعات النسيجية من خلال زيادة الكفاءة البيئية. وتستهدف هذه المبادرة تأهيل شركات الغزل والنسيج للانضمام الى سلاسل التوريد العالمية الخاصة بكبرى

الشركات الأوروبية. وقد عقدت الندوة الأولى للكفاءة البيئية في الصناعات النسيجية في مصر مارس ٢٠٠٦ بمشاركه شبكه الإنتاج النظيف. وهناك تجربه رائده في مجال المحافظة على تقوم بها شركه الاسمنت المصرية. فعلى الرغم من ان هذه الشركة تعد من اكثر الشركات استخداما للغاز الطبيعي كمصدر للطاقة الأقل تلوثا وتكلفه، الا انها تقوم بتنفيذ برنامج لاستخدام بدائل للخامات ومصادر للطاقة اقل تكلفه واكثر مواءمة للبيئة. ويقوم هذا البرنامج على أساس استخدام مخلفات الإنتاج والتي تتعرض لدرجه حراره عالية كمصدر بديل للطاقة . ومن المبادرات الهامه في هذا المجال مشروع تنميه منطقه واحه سيوه والذي استفاد منه ما يقرب من ٤٥٠ مزارع و ٥٠ من العاملين غير الزراعيين . كما تضمن البرنامج أيضا تنميه الزراعة الحيوية وبرنامج أيضا تنميه الزراعة الحيوية وبرنامج لأداره المزارع وفقا للمعايير الدولية. وقد تضمن المشروع أيضا محطه للطاقة المتجددة ومخزن لتخزين الغلال .

في مجال مكافحه الفساد:

مركز الشفافة في وزاره الاستثمار: قامت وزاره الاستثمار بالمشاركة مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتأسيس وحده للشفافية بالوزارة . وتستهدف هذه الوحدة دعم وزاره الاستثمار في الجهود التي تبذلها في مجال محاربه الفساد , وسوء استخدام الموارد العامة , وتحسين علاقه الوزارة بالمستثمرين الأجانب والمحليين . كما يستهدف المشروع أيضا اعداد مسوده لمشروع قانون حريه تداول المعلومات ورفع نسبه مشاركه أصحاب المصالح ورفع مستوى التوعية وبناء القدرات وزياده درجه الشفافية وهي كلها من العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري. وقد قام المركز بإصدار التقرير الأول عن الشفافية في عمليه الخصخصة في مصر, كما قام بالتعاون مع اتحاد الصناعات الدانماركي بترجمة دليل مكافحه الفساد الى اللغة العربية , ونظم عددا من المحاضرات التي تشارك فيها عدد من ممثلي القطاع الخاص للتدريب على استخدام الدليل . كما تم انشاء جمعيه حمايه العلامات التجارية من التزييف والتهريب. فقد تم أيضا اصدار مبادرة جديده

من قبل جهاز حمايه المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية يقوم من خلالها بتقديم الاستشارات القانونية والاقتصادية مجانا للمؤسسات والعاملين في السوق ومستشاريهم القانونين حول مدى توافق ممارساتهم التي تهدف الى مجابهه تداعيات ازمه فايروس كورونا المستجد مع قانون حمايه المنافسة وشروط الاعفاء الواردة بالمادة (٦) [١٩] ,وتقديم اقتراحات بديله اقتصاديا التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة دون الاخلال بحريه المنافسة ومواجهه نشوء أي احتكارات خلال هذه المرحلة .حيث تهدف هذه الجهود الى زياده درجه الوعي لدى فئات المجتمع المختلفة , وخاصه الشركات , بأهمية المشاركة في مكافحه الفساد الذي يعوق جهود التنمية ويعتبر من اهم المعوقات التي تؤثر سلبا على مناخ الاعمال وجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي .

دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في العراق:

تعدّ المسؤولية الاجتماعية ركنًا أساسيًا وهامًا في حياة المجتمعات والأفراد، واي نجاح للمسؤولية الاجتماعية في اي بلد لا يقتصر فقط على جهد واحد، بل بحاجة لتضافر جميع الجهود من أجل الإسهام الفعال في بناء ذلك المجتمعٍ على ان يتمتع أبنائه بروح المبادرة والمسؤولية والأخذ بزمام المبادرة نحو تشكيل واقعٍ مغاير للواقع الذي هو فيه وللحقيقة ان العراق يفتقر الى هذه الظاهرة المهمة , وبهذا ينبغي على الجميع ان يعمل على المستوى القطاع الحكومي والقطاع الخاص على انشاء وظائف جديده تستوعب القوه العاملة التي تضاف لسوق العمل وتخطيط , فأن حاله التعطل الدائم والمؤقت عن العمل وما يصاحبه من مشكلات اجتماعيه وضغوطات اقتصاديه, كما أن الشبكات المسؤولة من الجمعيات الاجتماعية مطالبة أكثر من أي جهة اخرى بتفعيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية في تقديم الممكنات عن طريق قنوات المجتمع المختلفة للوصول إلى الأهداف التي من شأنها أن تحقق العدالة الاجتماعية لكافة طبقات افراد المجتمع دون استثناء الذي يضم الجميع، وحتى تؤدي المجموعات العاملة هذه الوظيفة بشكل جيد يفترض أن تدخل في شراكات

[١٩])جهاز حمايه المنافسة **" حماية المنافسة يطلق مبادرة لدعم الشركات فى مواجهه فيروس كورونا "** , صدى البلد , الثلاثاء ٧ابريل , ٢٠٢٠ .

محدودة مع مختلف الأطراف وتحديد المسار الموجه نحو إدراج اهتماماتها بالمسائل الاجتماعية والبيئية والأخلاقيات واحترام حقوق الانسان والمستهلك، سواء في أنشطتها التشغيلية أو في وضعها لاستراتيجيتها , وهذا يعني أن تتحمل السلطة السياسية والإدارية مسؤوليتهما في الإشراف على تأمين كافة الاحتياجات اللازمة للمواطنين ومساعدتهما. ومن هنا كذلك لا يمكن الحديث عن المسؤولية الاجتماعية بدون الحديث عن أخلاقيات أفراد وجماعات ومؤسسات المجتمع في التعامل مع المسؤولية الاجتماعية في الإطار الإنساني الذاتي والذي ينبع من مدى احترامهم لهذا المبدأ الإنساني، والذي من أجله نهضت مجتمعات وتقدمت بفعل أواصر الترابط والتماسك السائد بين أفراد المجتمع الواحد. ان تولى الدولة الاهتمام والرعاية والتأهيل العاطلين من أجل الوصول بهم إلى بر الأمان وتوفير الحياة الكريمة لهم وتمكين وصولهم والقضاء على فقرهم ودمجهم بالمجتمع ليكونوا أعضاء فاعلين فيه. من خلال انتاج وتوثيق تقارير انظمه رقابية على آليات العمل الخاصة بتنفيذ قانون الحماية من قبل وزاره العمل والشؤون الاجتماعية. وتصميم برنامج اعلامي موجه للمواطنين لتوعيتهم بحقوقهم وشروط الشمول والعقوبات الرادعة في حاله التجاوز على الحماية الاجتماعية. من اجل زيادة وعي الفقراء بحقوقهم ومشاركه المنظمات غير الحكومية في تقويم استهداف الشبكة للفقراء. وسهام في تغطيتها مؤسسات مختلفة في مقدمتها وزاره العمل والشؤون الاجتماعية هيأه الحماية الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية. من خلال قيام وزاره الصحة بأنجاز الخطة التفصيلية لتوفير الدعم النفسي للعائدين الفقراء وقيام وزاره العمل والشؤون الاجتماعية بإنجاز الخطة التفصيلية لتوفير الدعم الاجتماعي من اجل دمج العائدين الفقراء في مجتمعاتهم بعد العودة وتعزيز دور الباحث الاجتماعي من ادماج العائدين الى مجتمعاتهم بعد العودة اضافه الى توفير برامج الدعم النفسي والاجتماعي للأسر الفقيرة العائدة ويتم تنفيذه من قبل وزاره الصحة والبيئة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزاره الداخلية. فان هذا البرنامج يستهدف العائدون الى المناطق المحررة. تحفيز خريجي المعاهد والكليات الزراعية والبيطرية والاعداديات الزراعية على انشاء مشاريع وشركات زراعية توفر فرص عمل في الريف بالاستفادة من قانون رقم ٢٤ لعام ٢٠١٣. حيث اتاح قانون تنظيم ايجار الاراضي الزراعية

وتمليك حق التصرف فيها للخريجين الزراعيين والبيطريين رقم ٢٤ لعام ٢٠١٣ تأجير الاراضي الزراعية بمساحه لا تزيد على ٥٠ دونم لإقامه مشاريع زراعية بشقيها النباتي والحيواني، ويعفى المستفيدون من بدلات الايجار للعامين الاول والثاني ويمكن تمليك حق التصرف بالأرض بعد عشر اعوام. من جهة اخرى أطلق البنك المركزي مبادرة القروض الزراعية. وكل ذلك يمكن ان يعزز فرص تنفيذ هذا النشاط المهم، والذي يمكن ان يوفر فرص عمل مدره لدخل مستدام في المناطق الريفية، اضافه الى حملات التوعية بأهمية النشاط والترويج له بين الشباب للاستفادة من القانون. قيام الحكومة بتسهيل الاجراءات من قبل وزاره الزراعة ووزارة المالية والبيئة والحكومات المحلية في المحافظات وحكومة اقليم كردستان[٢٠] . يوفر فرص عمل للفقراء في هذه المشروعات و يخفض نسبه البطالة بين الخريجين التي تقدر بحوالي ٣٤% , حيث يتم تمويله عن طريق قروض من مبادرة البنك المركزي و الصندوق الاجتماعي للتنمية. فقد شجعت أيضا المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وضع برامج تدابير ملموسه من اجل ادماج منظور الإعاقة في صلب عمليه التنمية وحث المؤسسات ذات الصلة في المنظومة الأمم المتحدة على ادخال اعتبارات الإعاقة في أنشطتها , وحث الحكومات على معالجه وضع المعاقين بمراعاة جميع الإجراءات المتخذة لتنفيذ معاهدات حقوق الانسان السارية التي هي طرف فيها ; وعلى توفير حمايه الخاصة للمعوقين الذين قد يعانون التمييز بصوره متعددة او جسيمه , وكتجسيد للمسؤولية الاجتماعية نحو هذه الفئه والتي نجدها في مختلف المجتمعات على المؤسسة مراعاه ضمان تكافؤ الفرص بين الأشخاص المعوقين وغيرهم من الأشخاص والنهوض بحمايتهم من أي شكل من اشكال التمييز في مجال العمل فقد نصت المادة (٢٢ /أولا) "العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياه كريمة " , اضافه الى توفير ورشات عمل ودورات تدريبيه مما يؤدي الى تأهيلهم للعمل , توفير تجهيزات وأدوات الخاصة بهم تساعد على مواصلة حياتهم اليومية , اضافه الى دعم الجمعيات التي تساعد على دمجهم بالمجتمع كالأندية الثقافية ..... الخ . اضافه الى ذلك فقد قامت منظمه الصحة العالمية بالتشارك مع دول الأعضاء وهيئات أخرى بالعمل على

[٢٠]) وثيقه التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨ -٢٠٢٢ , وزاره التخطيط , كانون الثاني ,٢٠١٨ , ص٥٩ .

زياده تمكين المرآه والاسهام في تحسين الصحة , ودعم اليات الوقاية من العنف الناتج على اساس نوع الجنس واليات الوقائية والتصدي لها , وكذلك تعزيز مشاركه المرآه وتوليها أدوار قياديه ومساهمتها في اتخاذ القرارات على الرغم من وجود معوقات كثيره في اتخاذ القرار ومنها المعايير الاجتماعية التي تعتبر من اكثر العوامل التي تأثر اضافه الى التربية الأسرية ومستوى وعيها لذاتها لا تقل من حيث الأهمية في التأثير اضافه الى العامل البيئي والتعليمي والثقافي فكلما ارتفع من مستوى تعليم المرآه كلما ارتفع نسبه تمكين المرآه العراقية في اتخاذ القرارة , وعمل المنظمة ودول أعضاء على تقليل من ثغرات في مجال المساواة بين الجنسين وتوفير الدعم اللازم للسياسات والبرامج التي تراعي احتياجات الجنسين , ومكافحه كافه اشكال استغلال المرآه وابتزازها في مكان العمل خصوصا التحرش الجنسي [٢١], ووضع سياسات المناسبة واضحه وشفافة للحد من انتهاك حقوق المرآه , فان توفير الأماكن المناسبة تعد من احتياجات المرآه العاملة , اضافه الى توفير خدمات دور الحضانة. فقد قامت وزاره الصحة والبيئة بدراسة احتياجات المناطق الفقيرة من الخدمات الصحية . بأشراك المنظمات غير الحكومية في التوعية . اذ يكون الغرض من هذا البرنامج ايصال الخدمات الصحية وضمان جودتها للجميع وبخاصه الفقراء , ضمان عدم زياده تكاليف الخدمات الصحية المرتبطة بالأمومة والصحة الإيجابية للفقراء والاستجابة للاحتياجات الصحية للأطفال والنساء وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في المناطق الفقيرة , اذ يتم تقديم الدعم المادي من قبل استراتيجية التخفيف من الفقر , وزاره الصحة والبيئة ,ودوائر الصحة في المحافظات , اضافه الى الدعم الذي يقدم من قبل المنظمات دوليه. فيكون التركيز على المناطق الفقير والنائية التي يكون فيها الوصول الى الخدمة الصحية ضئيل مع عدم جوده الخدمة الصحية في المنطقة.

دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في اليمن :

ومن أهم وأبرز مظاهر وأشكال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في اليمن هي المشاريع المختلفة والمتنوعة والمتعددة والمنتظمة التي قامت وتقوم بها مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه مثل

---

[٢١])د. طاهر منصور الغالبي , د. صالح مهدي محسن العامري **," المسؤوليه الاجتماعيه واخلاقيات الاعمال (الاعمال والمجتمع)** " , دار وائل للنشر , الطبعه الثانيه , ٢٠٠٨ , ص٢٧٢ .

المساجد والمدارس والمعاهد والكليات والآبار ومشاريع المياه والبرامج الثقافية ودعم المدارس والجامعات، والمشاريع والبرامج الخيرية المختلفة، والمساعدات المالية والعينية التي تقدمها المجموعة للمحتاجين.

دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الامارات :

كذلك قامت مجموعة من الشركات في دولة الأمارات بإطلاق عدة إعلانات ومبادرات لجعل دولة الإمارات التي تعاني من ارتفاع نسبة الكربون في الهوا ء صديقة للبيئة ، وفي دولة الإمارات ذاتها انتهزت شركة أبو ظبي الوطنية للمعارض (ادنيك) مؤتمر القمة العالمية للطاقة المستقبلية لإطلاق حملة خاصة تهدف إلى تقليل النفايات الناتجة من المعارض والمؤتمرات، كما قام بنك الإمارات بإطلاق برنامجه بشأن مصطلح (الطموح)[٢٢]

تجربة بلدان امريكا الجنوبية :

ونستعرض في هذا الجزء تجربه تشيلي اذ تلعب دورا هاما في تطوير معايير العمل المختلفة وشهادات الايزو المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والسابق ذكرها. وقد ركزت على مجال المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات على الممارسات الجيدة في سوق العمل مما اكسبها تأييدا كبيرا من مختلف قطاعات المجتمع. ومن اهم المبادرات التي تبنتها المؤسسات في تشيلي مبادرة الانتاج الانظف وتطبيق افضل الممارسات الانتاجية في قطاع الزراعة وتطبيق برامج مشتركة بين القطاعين العام والخاص في مجال التدريب المهني. كما ضمنت الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في المناهج التعليمية والبرامج البحثية. وقامت المؤسسات العاملة في الصناعات الاستخراجية ببناء حاضنات صناعية لتربية النعام مستهدفه رجوع هذا الحيوان الى موطنه الاصلي كجزء من برامج هذه المؤسسات في مجال المسؤولية الاجتماعية المرتبطة بالبيئة. كما انشأت هذه المؤسسات مدرسة بالقرب من منطقة المحاجر التي تعمل بها[٢٣] , وقد زاد عدد الطلاب الملتحقين بهذه المدرسة من ٣٢٠ الى ٦٤٠ خلال

---

[٢٢])عبد المؤمن شجاع الدين **"المسؤولية الاجتماعية للشركات "**, ٣٠ أغسطس , ٢٠١٣ .

[٢٣] (APEC(Asia Pacific Economic Cooperation) ,Corporate social responsibility in the APEC region : Current status and implications. Human Resource Development Working Group Capacity Building Network ,2005, December .

عام, كما كان لها نشا كبير في مجال محو الامية . وقد استفادت هذه المؤسسات من برامج المسؤولية الاجتماعية, حيث تحسنت سمعتها واستطاعت الحصول على شهاده ايزو كما ساعدت عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط بها العلاقات ترابط من الباطن على الحصول على ذات الشهادة [٢٤] .

تجربة البلدان الاسيوية:

يقدم هذا الجزء ملخصا لأهم ملامح تجربة المؤسسات في البلدان الأسيوية في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، في الهند تتبنى الشركات برامج ناجحة في مجال المسؤولية الاجتماعية خاصه ما يتعلق بالبيئة وتوفير فرص عمل للنساء. فقد استطاعت احدى الشركات العاملة في مجال انتاج السلع الاستهلاكية مساعده عدد كبير من النساء الريفيات المعيلات على إيجاد فرص عمل من خلال توفير مصادر للتمويل متناهي الصغر لتمويل نشاطهن، كما كان لبعض المصارف الهندية نشاطا كبيرا في مجال توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم الأساسي للأطفال الفقراء وتقديم التمويل متناهي الصغر لذويهم. ويقوم موظفو هذه المصارف بالمساهمة في برامج المسؤولية الاجتماعية والاعتناء بمرضى الجذام والمكفوفين في أوقات فراغهم. كما أسس احد هذه المصارف موقعا الكترونيا لنشر معلومات عن الجهود التطوعية للمؤسسات المختلفة واوجد آليه تسمح بالتبرع الكترونيا من خلال الموقع , واستخدمت هذه التبرعات في توفير الأطراف الصناعية للفقراء من الفلاحين .كما أسهمت بعض الشركات الهندية في توفير تدريب لطلبه كليات الهندسة في مجال تكنولوجيا المعلومات, فضلا عن تأسيس ما يقرب من ١٠٠٠ مكتبه ومركز علمي [٢٥] .

---

[٢٤] Riesco , Manuel , Gustavo Lagos ,and Marcos Lima .The pay your Taxes ,debate perspectives on corporate taxation and social responsibility in the Chilean mining industry .Technology .Business and Society Programme , United Nations Research Institute for Social Development ,October ,2005.

[٢٥] sood,Atul,and Bimal Arora ."The political economy of corporate responsibility in India . Technology, Business and Society Programme ,2006 ,Paper no.18 .United Nations Research Institute for Socail Development , November

اما في تايلاند فقد شجعت الدولة شركات المحلية على تبني برامج فعاله للمسؤولية الاجتماعية، خاصه في مجال البيئة وتحفزها من خلال برامج للتوعية كما تراقب مدى التزام الشركات بالمعايير البيئية والصحية وبمعايير السلامة وقوانين العمل. وتؤكد التجربة التايلاندية على اهميه مشاركه كل من الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في إنجاح برامج المسؤولية الاجتماعية[٢٦].

فقد عدت التجربة في سنغافورة مختلفة، بسبب سيطر الدولة على كافة النواحي اقتصاديه والاجتماعية. فالدولة توفر خدمات السكن والتعليم والصحة [٢٧], كما تلتزم الشركات الصناعية في سنغافورة بتوفير الحماية التأمينية للعاملين وأصحاب المعاشات بموجب القوانين المختلفة. فقد قامت الدولة بسن القوانين واللوائح اللازمة لتنظيم وتشجيع الشركات للمشاركة في برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. وفي عام ٢٠٠٤ شكلت الحكومة لجنه لمتابعه الترويج لشهاده ISO26000بين الشركات، كما شجعت على أقامه المؤتمرات وورش العمل لتدعيم مشاكه الشركات في برامج المسؤولية الاجتماعية.

الخاتمة :

ونستنتج مما ذكر سابقا ان هذه المبادرات التي هي في مجالات المختلفة، خاصه في مجالات الصحة والتعليم ومكافحه الفقر. ويرجع ذلك الى عدد من الأسباب لعل من أهمها الوازع الديني، فضلا عن تراجع دور الدولة مؤخرا في المساهمة بشكل فعال في تقديم بعض الخدمات الاجتماعية، فقد اكدت هذه

[٢٦] APEC(Asia Pacific Economic Cooperation) ,Corporate social responsibility in the APEC region :(Current status and implications. Human Resource Development Working Group Capacity Building Network ,2005, December .

[٢٧] APEC(Asia Pacific Economic Cooperation) ,Corporate social responsibility in the APEC region : (Current status and implications. Human Resource Development Working Group Capacity Building Network ,2005, December .

التجارب على اهميه مسانده الحكومات للمؤسسات ومساعدتها على تبني برامج فعاله للمسؤولية الاجتماعية وتقديم المشورة الفنية لبناء قدرات هذه المؤسسات في هذا المجال. مما دفع هذه المؤسسات الى الاهتمام بتقديم مثل هذه الخدمات بهدف خفض الضغوط الاجتماعية والتوتر الذي قد يترتب على غياب هذه الخدمات او انخفاض مستواها وذلك لتوفير بيئة اكثر امنا لممارسه اعمالها. على الرغم من اختلاف درجه تبني المؤسسات لبرامج المسؤولية الاجتماعية من حيث المفهوم وعدد المبادرات المنفذة والقضايا التي تتبناها هذه المبادرات. فأن التنمية الحقيقية لا تكتمل الا بالوعي السياسي والرغبة الحقيقية في التغيير الاجتماعي الذي يشارك فيه ابناء المجتمع جميعا مشاركه ايجابيه وفعاله. لما له من تأثير إيجابي على المجتمع الذي ينعكس بدوره على حياه المواطنين واستقرارهم الاجتماعي وهو ما جعل المؤسسات خاصه في منطقه الشرق الأوسط ان تتبنى مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكله الشامل خصوصا بعد الإعلان عن الميثاق العالمي لأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ الخاص بهذا الموضوع الذي ساهم في رفع من اهميه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حتى اصبح تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية من اهم النشاطات التي تقوم بها فأنه لا يقتصر تطبيق هذا المبدأ على مؤسسات القطاع الخاص فقط بل المؤسسات الحكومية والمؤسسات الغير هادفه للربح مما أدى الى توسيع نطاق المؤسسات الملتزمة بتنفيذ المسؤولية الاجتماعية في اعمالها من اجل دعم المجتمع وتعزيزه في جميع الحالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والشبابية وغيرها وجاء ذلك من خلال الخبرات المتراكمة التي اكتسبتها المؤسسات على مدار السنوات السابقة في مجال المسؤولية الاجتماعية سواء من التجارب العالمية في دول أخرى او من خلال الاحتكاك بالسوق العمل ومساهماتها المختلفة في هذا المجال .

النتائـــج

١-ان للمسؤولية الاجتماعية لها خصوصية في الإسلام تميزها عن غيرها من المسؤوليات, اذا تستمد قوتها من الشريعة الإسلامية, وتعد مصدر او واجب لتكليف الفرد او المجتمع في تحقيق المنافع في الدنيا وثوابها في الاخرة.

٢- أظهرت الدراسة لا يوجد تعريف واحد متفق علية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. ومع ذلك يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاجتماعية على انها ما تقوم به المؤسسات وتقدمه للمجتمع طبقا لتوقعاته من هذه المؤسسات على ان تتضمن هذه المسؤولية الاجتماعية مراعاه لحقوق الانسان وقيم المجتمع واخلاقياته و الالتزام بالقوانين ومكافحة الفساد والشفافية والافصاح.

٣-تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في معظم البلدان واصبح لها الأولوية من حيث تحويل المؤسسات الى شركاء في التنمية المستدامة.

٤- تحمل المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع المحلي والشركات معا والتي تتمثل في تقديم سلع ومنتجات صحية للمجتمع والمحافظة على بيئة نظيفة خالية من التلوث وزياده ولاء الموظفين وتمتع المؤسسات بالمصداقية وخلق علاقات جيده مع المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

التوصيـات

انطلاقا من النتائج المعروضة فقد توصلنا الى النتائج التالية:

١-ينبغي على الدولة ان تعمل على تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وخصوصا في البلدان النامية من ضمنها العراق. حيث يتطلب ذلك زياده الانفاق في جوانب تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لكون ذلك يسهم في توفير وخلق فرص عمل جديده وبالتالي انخفاض في معدلات البطالة.

٢-توجيه مخصصات اكثر لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة المجدية اقتصاديا, إضافة الى ذلك تقديم إعفاءات ضريبية لها ولفتره محدودة من اجل تسهيل قيام هذه المشروعات التي تتسم بالضعف وارتفاع احتماليه فشلها, بغرض تحسين أدائها وتعزيز قدراتها التنافسية.

٣-فرض رسوم كمركية على السلع المستوردة التي يمكن انتاجها محليا والحد من ظاهره الاستيراد من اجل حماية المنتج الوطني وتعزيز دوره في دفع عجلة التنمية.

٤- تشجيع المؤسسات على التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مختلف أصحاب المصالح من خلال الحوافز الضريبية, ومنحها بعض الجوائز المالية والمعنوية والامتيازات الخاصة بالمناقصات الحومية, لفتره محدودة وربطه بمدى فعالية ومساهمه الشركة في برامج المسؤولية الاجتماعية.

٥-اصدار قانون يلزم جميع المؤسسات الإفصاح عن تكاليفها الاجتماعية والأنشطة التي تسعى الى تنفيذها مستقبلا في قوائمها المالية التي تصدرها والمنشورة في وسائل الاعلام بحيث تشمل جميع مجالات المسؤولية الاجتماعية (حماية البيئة, تنمية العاملين, جوده المنتج, المساهمات العامة) حتى يتسنى لأفراد المجتمع تقييم دور الاجتماعي للمؤسسة.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	٢
المقدمة	٤-٥
المبحث الأول ماهية المسؤولية الاجتماعية	٦-١١
المطلب الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	٦-٧
المطلب الثاني : أهمية المسؤولية الاجتماعية	٧-٩
المطلب الثالث: ابعاد المسؤولية الاجتماعية وموقفها القانوني	٩-١١
المبحث الثاني متطلبات نجاح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وبعض من النماذج الدولية	١٢-٣٠
المطلب الأول : متطلبات نجاح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	١٢-١٣
المطلب الثاني : دور الحكومات في توجيه وتعزيز المسؤولية الاجتماعية	١٤-١٨
المطلب الثالث : نماذج دولية عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	١٨-٣١
الخاتمة	٣١
النتائج والتوصيات	٣٢-٣٣
فهرس الموضوعات	٣٤
مراجع	٣٥-٣٦

المراجـع

أولا : مصادر عربية

١) احمد السيد كردي ,**"المسؤولية الاجتماعية للشركات التحديات والافاق من اجل التنمية "** , جامعة الازهر , كلية التجارة .

٢) حسين عبد المطلب الاسرج **"المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول العربية"** سلسلة جسر التنمية, منشورات المعهد العربي للتخطيط , اصدار رقم ٩٠ , شباط , ٢٠١٠, الكويت , ص٥٨ .

٣) ثامر البكري **"التسويق أسس ومفاهيم معاصر "**, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان , ٢٠٠٦ , ص٢٣٣.

٤) ثابت عبد الرحمن ادريس **"اداره الاعمال – نظريات ونماذج وتطبيقات "**, الدار الجامعية , الإسكندرية , ٢٠٠٥ , ص٤١ .

٥) جميلة العمري, محمد زرقون **"دور الأطراف الخارجية للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية "** , مجلة أداء المؤسسات الجزائرية , جامعة ورقلة , العدد ٨ , ٢٠١٥ , ص٢٠٤ .

٦) جهاز حمايه المنافسة **" حماية المنافسة يطلق مبادرة لدعم الشركات في مواجهه فيروس كورونا "** , صدى البلد , الثلاثاء ٧ابريل , ٢٠٢٠ .

٧) طاهر محسن الغالبي ,صالح مهدي العامري ,**"المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال وشفافيه نظم المعلومات –دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية "** , مجلة العلوم الإنسانية , العدد ٣٦, ٢٠٠٥ , ص١٠٦ .

٨) طاهر محسن منصور الغالبي , وائل محمد صبحي **"الاداره الاستراتيجية –منظور منهجي متكامل "**,الطبعة الأولى , دار وائل للنشر, عمان , ٢٠٠٧ , ص٥٣١ .

٩) طاهر منصور الغالبي , صالح مهدي محسن العامري **," المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال (الاعمال والمجتمع)** " , دار وائل للنشر , الطبعة الثانية , ٢٠٠٨ , ص٢٧٢ .

١٠) عبد الرزاق مولاي , حسين شنيني , **"أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات "** , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير , جامعة ورقلة , طبعة الثانية , الجزائر , يومي ٢٢ و ٢٣ نوفمبر , ٢٠١١ , ص٢٣١ -٢٣٢.

١١)عايد عبد الله العصيمي **"المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة "** , دار اليازوري , الأردن , ٢٠١٨ , ص٧١.

١٢) عبد المؤمن شجاع الدين **"المسؤولية الاجتماعية للشركات "**, ٣٠ أغسطس , ٢٠١٣ .

١٣) علي السلمي **"المفاهيم العصرية لإدارة المنشأة الصغيرة"** ,الطبعة الأولى , دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع, ١٩٩٩, ص١٦ .

١٤) رقية عيران **"المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية "**, منشورات المنتدى إدارة عالم التطوع العربي .

١٥) مدحت محمد ابو نصر , **"المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات المواصفة القياسية ايزو ٢٦٠٠٠"**, الطبعة الأولى , المجموعة العربية للتدريب والنشر, القاهرة , ص١٩٤-ص١٥٢ .

١٦) مهدي محمد القصاص **:" التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصه –دراسه ميدانيه "** كليه الاداب , جامعه المنصوره ,ص٩ .

١٧) وسام حسن احمد **"استعمال المؤشرات المالية والغير مالية لتدقيق أداء المنشآت المالية "** , دبلوم عالي , المعهد العربي للمحاسبين القانونين , بغداد , ٢٠١٤ , ص٣٣.

١٨) ويلية فريدة , **"دور الميزانية الاجتماعية في تيسير الموارد البشرية دراسة حاله مؤسسة نفطال الوكالة التجارية "**, مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير , جامعة قسنطينة , ٢٠١١ , ص٨-ص٩.

١٩) وثيقه التخفيف من الفقر في العراق ٢٠١٨ -٢٠٢٢ , وزاره التخطيط , كانون الثاني ,٢٠١٨ , ص٥٩ .

ثانيا: المصادر الأجنبية

1) APEC(Asia Pacific Economic Cooperation) ,Corporate social responsibility in the APEC region : Current status and implications. Human Resource Development Working Group Capacity Building Network ,2005, December.

2) Riesco , Manuel , Gustavo Lagos ,and Marcos Lima .The pay your Taxes ,debate perspectives on corporate taxation and social responsibility in the Chilean mining industry .Technology .Business and Society Programme , United Nations Research Institute for Social Development ,October ,2005.

3) Ministry of Investment ,and the United Nations Development Programme (UNDP) . 2007 . Business solutions for human development, Egypt .